

أكاذيب المعبقي تفضحها المالية بالوثائق والبراهين..

المعبي يمعن في الكذب:

■ مآرب تورد إيرادات النفط لمركزي عدن

■ (سحب ١٨٥ ملياراً إلى مآرب) شائعات كاذبة وسخيفة

■ البنك المركزي مدان لمآرب بـ (٢٦) مليون دولار

■ صرفنا حصة شبة وحضرموت من إيرادات النفط ولم

■ نصرف لمآرب

المالية تفضح المعبقي:

■ تم سحب (١٨٥) ملياراً إلى مآرب وهذه وثيقة الصرف

■ لا يوجد أي حساب لمآرب في البنك المركزي بعدن

■ المبلغ مقيد في حساب شركة النفط لدى مركزي مآرب وليس عدن

■ إجراء البنك أحادي غير صائب ومخالف لنصوص القوانين النافذة

وما تزال فضائح البنك المركزي تتوالى



نفطية محلية منتجة من قبل شركة التكرير مآرب، ولم يتاح السحب منه من قبل أي جهة كانت ولم يتم تحويل تلك المبالغ أولاً بأول إلى ح/ الحكومة العام طرف البنك بحجة أن النظام البنكي بين المركز والفرع معلق أو أنه لا يوجد ربط شبكي، وكانت هذه العملية هي الأولى من نوعها التي قام بها البنك خلال السنوات السابقة وأصدرت بذلك إشعار التوريد المشار إليه وذلك ما يؤكد أن المبلغ متاح لدى الفرع ولم يتم التصرف به من قبل مالك صاحب الحساب أو غيره.

٢- وفيما يتعلق بإيضاحاتكم في الفقرتين ٣،٢ من الخطاب المشار إليه نود التأكيد أن تلك الإيضاحات بنيت على أساس تبريري للإجراء الذي قمتم به أولاً بإضافة المبلغ إلى ح/ الحكومة العام إيرادات عامة ومن ثم تم من قبل البنك بإجراء أحادي غير صائب ومخالف لنصوص القوانين النافذة (قانون البنك المركزي، والقانون المالي) وذلك بعمل تسوية للمبلغ ظهرت في كشف الحساب الشهري الصادر عن البنك لشهر إبريل ٢٠٢٣ م بحيث أدت إلى إخفاء المبلغ تماماً وتصفيته دون أي تأثير على حساب الحكومة العام وهذا إجراء مستغرب جداً من البنك ولا يوجد له أي مستند قانوني أو نظامي بل ويتعارض مع إيضاحاتكم المشار إليها.

٣- ما يتعلق بما ورد في الفقرة رقم (٤) من خطابكم فإن الوزارة تتفق معكم على المقترح ولكن ذلك لا يعني الموافقة على ما قام به البنك من إجراء غير قانوني.

وعليه:

نأمل التوجيه بتصويب الخطأ والذي أجراه البنك بحيث يظهر أثره على حركة حساب الحكومة العام لشهر إبريل ٢٠٢٣ م.

الذي وضعه في دائرة التخبط ومحاوله الهجوم على وزارة المالية التي تمتلك كافة الأدلة والبراهين على كذب ادعاءاته .

وزارة المالية تخرج عن صمتها وتكشف المستور

وزارة المالية من جانبها لم تقف بموقف الصامت من اتهامات وادعاءات محافظ البنك المركزي، حيث وجه وزير المالية سالم صالح بن بريك خطاباً رسمياً لمحافظ البنك المركزي منسوخاً مكتوباً رئاسة الجمهورية ومكتب رئاسة الوزراء والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فُجر فيه ما وصفها مراقبون بـ "قنبلة" في وجه قيادة البنك المركزي.

وجاء في خطاب وزير المالية الذي تحصلت "الأمناء" على نسخة منه ما يلي:

إشارة إلى الموضوع أعلاه، والذي جاء رداً على مذكرتنا مرجع (٥٥٢/٥) بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٧م بشأن طلب تسوية رصيد حساب شركة النفط اليمنية المسحوب من فرع البنك بمحافظة مآرب إلى حساب الحكومة العام طرف البنك رقم (١٢٠٠١٢-٠٠٠١) بموجب إشعار التوريد الصادر عن البنك برقم ١٧٨٠٤١٧٨/٢٣٠٠٤ بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٠م (مرفق صورة منه).

والى إيضاحكم بأن:

١- المبلغ المشار إليه يخص مبيعات نفط محلية خلال الأعوام السابقة (وهذا صحيح) والتي حسب إيضاحكم تم التصرف بها أولاً بأول ولا توجد أي سيولة نقدية مقابلة لذلك الحساب، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما أشرتم إليه قد جانب الصواب حيث أن المبلغ مقيد في حساب شركة النفط اليمنية لدى فرع البنك المركزي م / مآرب برقم (١٧٨٠٢٦) (٠٠٠١ - ١٠٠١) رصيد صافي ولم تقم الشركة بالتصرف بذلك المبلغ كونه إيراداً عاماً مقابل مبيعات مشتقات

بإصدار أي أوامر تخول محافظ البنك بسحب المبلغ المذكور.

مراقبون أكدوا وجود امتعاض دولي شديد من الإجراءات والقرارات التي تتخذها إدارة البنك المركزي في العاصمة عدن، مؤكداً أن تلك الإجراءات تسهل على الحوثيين تخريب الاقتصاد وتدمير العملة المحلية في محافظات الجنوب، فيما تقابل هذه الأحداث بصمت رئاسي وحكومي مطبق وسط تساؤلات عديدة يطرحها الشعب على من يهمهم الأمر.

المعبي ينفي ويعتبرها شائعة سخيفة

محافظ البنك المركزي وبدون أي تردد ظهر متحدثاً عبر قناة اليمن الفضائية لينفي كل تلك الأخبار ويعتبرها مجرد شائعة سخيفة ولا أساس لها من الصحة حيث قال إن "هذه شائعات كاذبة وسخيفة، فلا يوجد في بنك عدن هذا المبلغ ولا يتسع فرع البنك بمآرب لاستيعاب هذا المبلغ ولا يمكننا نقل مثل هذا المبلغ".

لم تتوقف تبريرات المعبقي عن هذا الحد بل وصل به الحال للادعاء بأن مآرب تقوم بتوريد إيرادات صادرة النفط إلى البنك المركزي في الوقت الذي تؤكد فيه كافة الجهات المسؤولة بما فيها الحكومة بأن مآرب لا تورد الإيرادات إلى مركزي عدن .

وأضاف المعبقي بالقول: "نحن في البنك المركزي لم ندفع حصة محافظة مآرب من إيرادات صادرات النفط، وعلينا 26 مليون دولار مستحقة للمحافظة لم يتم صرفها، بينما حصة بعض المحافظات النفطية تم صرفها".

وشن المعبقي هجوماً لاذعاً على وزارة المالية متهماً إياها بالوقوف وراء عمليات الفساد والتلاعب بملف شراء وقود الكهراء وهو الأمر

الأمناء / غازي العلوي:

أمعن محافظ البنك المركزي أحمد المعبقي في الكذب وتزييف الحقائق لمحاولة التغطية على الفضيحة التي ارتكبتها إدارته بسحب "185" ملياراً من البنك المركزي بعدن وتحويلها لمآرب إلى حد وصل به الحال الادعاء بأن مآرب تورد إيرادات النفط إلى البنك المركزي، وأن البنك مدان لمآرب بأكثر من "26" مليون دولار واعتبر ما تم تسريبه من معلومات حول السحب بأنها شائعات سخيفة وكاذبة "حد قوله".

تفاصيل عملية سحب ١٨٥ ملياراً إلى مآرب

وأفادت مصادر مصرفية ووسائل إعلامية - بحسب ما أسمته بمسؤول رفيع لصندوق النقد الدولي - عن سحب بنك عدن مبلغ يقدر بمائة وخمسة وثمانين ملياراً ريالاً، وتحويله إلى مآرب التي تتمتع عن توريد أي إيرادات إلى البنك في العاصمة عدن، في الوقت الذي يتم فيه صرف مرتبات المدنيين والعسكريين في تلك المحافظة من عائدات محافظات الجنوب .

يأتي ذلك في أعقاب تحذيرات أطلقها صندوق النقد الدولي مؤخراً بشحة السيولة المالية للبنك المركزي، مما يؤكد ضرورة قيام قيادة البنك بإجراء التحسينات والمعالجات لحل فجوات البنك المحلية والدولية ومواجهة انعدام الأمن الغذائي الذي تشهده البلاد .

فيما أكد محللون ماليون وآخرون سياسيون أن ما قامت به إدارة البنك المركزي يخالف الدستور والقانون، حيث يمنع سحب أي أموال دون توجيه مكتوب من وزير المالية عقب نفي الأخير قيامه